

يتخذون الخمر ويشربونها انما في حق المسلم فيه اعانة على الفسق والمعصية فيكره  
 وفي فضول الهادي ولا باس ببيع كرم وعنب وعصير من يتخذ حراما عند الامام  
 ابي حنيفة اذا باعه من ذمي يمين لا يشتريه المسلم بذلك الخمر فان ابتاعه المسلم  
 بذلك الثمن يكره عند ابي حنيفة وهو مقيم لما نقله المصنف عن فتاوى قاضي خان وفي  
 السراج لا باس ببيع من الخمر لان المعصية لا تقام بعين المعصية بل بعد تغيره او  
 وعلم من قوله لا باس ان تركه اولى لان لفظه لا باس يكون لما تركه اولى بحال فان قلت قد  
 جوزوا بيع المعصية من يتخذ حراما ويجوزوا بيع الامر من يلوطن به في الفرق قلت  
 الفرق ان المعصية في الامر تقوم بعينها بخلاف المعصية فان حلال فان قصد  
 هجر المسلم يعني من غير موجب شرعي للهجر حرم والا يباين في ان الهجر حرام شرعي لا يحرم هذا  
 هو المراد وان كانت عبارة قاهرة عن افادته والاحداث المرة على غير زوم الاحداث  
 مصدرا حدث المرة امتنعت عن الزينة والحضاب اذا قرأ القرآن في معرض كلام الناس  
 لا ذكر في القاموس ان معنى قول الزهري لا تناظره وكتبنا بالله ولا بكلام رسول الله لا تجعلوا  
 شيئا نظيرها او مقناه لا تجعلوا هاشميا لشيء يعرض به كقول القائل جئت على قدر يا موسى  
 لسمي موسى جاني وقت مطلوب الفقاعي نسبة الى نبي الفقاع وهو شراب يتخذ من الصبر  
 سمي فقاعا لما يعلموه من الزبد كذا في شمس العلوم ومثل الفقاعي الطري ياتم ولا يوجب وبه  
 اخذ الفقيه كما في الملل القط وكذا القاري بالقاف والراوي في نسخة الفاري بالعين  
 المعجمة والزاي وهو الظلم في المجتبى بعد كلامه والغايزي امر بالتكبير حيث بارز لا يكرهه  
 لان الحارس والفقاعي باخذان بذلك اجرا قول هذا التعليل عليه اما بالنسبة الى  
 الفقاعي فلان عامة الائمة لم يثبتوا لاجل علمه جودة الفقاع بالصالح واما  
 بالنسبة الى الحارس فلان عامة الائمة لم يثبتوا باخذ الاحرام لعلامه بالذكر انه مسيطر  
 كما اعترف هو به لعل ان يسلم او يودي الجزية وفيه ان اذ الجزية حيث كان ذميا  
 امر بحقق الامر جو رجل اسار المصنف في بيته في حال يتاخر في كتابه كذا في كذا  
 امسكها الماره واقول الذي يظهر لي انها ليست كالمصنف لان المصنف من شأنه ان  
 يتبركه وان لم يقرأ منه بخلاف كتب العلم فان ليس من شأنه ان يتبرك بهادون  
 قراءه وعلما في نعيم حبسها خصوصا اذا كانت وقفه فهو افضل واحسن في نعيم

ان